

او نحو ذلك عسي ان يحد شيئا من متاعه لبيبيمه له صل يحاب الي ذلك
ام لا فيه نود للتاخزين واما جيبه فيجب له ذلك لان صلها امر
خفيف **مر** ورجحت بيته المملدان بيت **مر** يعني لو شهد له قوم بالملا
وقوم بالدم فان بيته الملائق من ان بيت سيب الملا اي عبت
ما هو ملي به بان قالت اخفي ما لا سوا بيت بيته الدم ام لا فان
لم تبين رجحت بيته الدم بيت اول اعلي الراجح وهذا لا يمنع من
كلام المولى لان مفهوم بيت يصدق بالتساوي ولما ذكره اوجب
افراج المجهول وظاهر الملامن السخن وهو البيته فذكر ما يح
المجهول وهو طول الجس فقال **مر** واخرج المجهول ان طال
حبسه بقدر الدين والشخص **مر** يعني ان مجهول الحال يخرج من
السجن ويخلي سبيله بعد حلتم انه لا يعلم له ما لا لا ظاهر ولا باطنا
اذ اكمال وتكون بقدر الدين والشخص قوة وضيفا وتوسطا ليس
الوجيه كالحقير ولا القوي كالضعيف وليس الدين الكثير كالليل
فتوله والشخص اي وحاله الشخص وتختفي المسيلة في الطول
وعدمه انه بحسب اجتهاد الحاكم واما ظاهر الملا فيخرج ان شهد
بيته بدمه علي ما مر لا بطول سجنه ومعلوم الملا لا يخرج حتى يرد
او يتوف او شهد له بيته بذهاب ما يبهده واما ان شهد له
بدمه فلا يخرج بذلك ولما كان جميع ما مر من احكام هذا الباب
لا يختص به رجال ولا نساء بل يشترك الجميع فيه وكان من ذلك الجس
ذكر ما يختص بغيره من قوله **مر** وجس النساء عند امية او ذات
يمين **مر** يعني ان النساء يجس عن امية منفردة او ذات
رجل امين اي زوج او اب او ابن فكانه قال عند امية منفردة عن الزوا
او ذات امين فلم يفرزنا ان قولها وذات امين مطوق علي الخذف
ليبيد

ليبيد اشتراط الامانة ايضا مع عدم الانفراد ولا يصح عطفه علي
امية لان المطق باو تيقني المباشرة فيقتضي عدم اشتراط امانتها
وليس كذلك وتيقن بالحذف منفردة عن الرجال او ذات امين
انسب من تقديرها لان الامين لا يختص بالزوج **مر** والسيد لمكانته
مر يعني ان السيد يجس لمكانته ما لم تكن قيمة الكفاية تنوي بالدين
او جيل جنهما ما يعني به والا فلا يجس له جيند واما جيل السيد كما
لانه حر نفسه وساله والمحقق المتعلقة بالدمه لا يراعي فيها
الحوية ولا علو المنزلة بل ان المسلم يجس في دين الكافر **مر** والجس
والولد لا يبيد للعكس **مر** اي يجس الجد والجدة لولد الولد ذكر
كان او اثني لان حظ الجد وحظ الاب في الجملة ويجس الولد
لا يبيد او لامه دون عكسه قال مالك وان لم اجس الوالد بن الولد
فلا اظلم الولد لهما اي يجس علي الاسام ان يعمل لهما ما يفضل بالدم
الظالم من الضرب وغيره لانه ليس لحن الولد بل لحن الله تعالى ودعا
وزجرا وصيانة لاموال الناس **مر** كاليمين الا المكتنبة والمكتنق بها
حق لغيره **مر** التسيير في الحكم نفيًا وايجابًا والمعي ان الولد لا يجلف
اباه اذا وجب له قبله يمين لا عتوق ولا يقضي له به ان شئ ولا يمكن
من ذلك علي المذهب وما ياتي للعرف في باب الحد ومن قوله
وله حد ابويه وفسق ضعيف الا ان تكون اليمين منقنبة علي الاب
من الولد كما اذا وجبت يمين للاب علي ولده فردها علي امير
فلا يكون ذلك جرحة في حق الولد او يكون الحق منقنبة لغير الولد
كما اذا ادعي الوالد ان صفاق ابنته ضاع منه والزوج بطليم بالجهار
او ادعي لاب اعارة الابنة شيئا من جهارها قبل السنة فيجلف الوالد
في ذلك ولا يكون جرحة في حق الولد لان الحق في ذلك للزوج في

بته